

إستراتيجيات الإستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية والإحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية، دراسة مقارنة بين الجزائر، قطر وروسيا (ملخص رسالة دكتوراه)

د. ساري نصرالدين*، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، nassersari@outlook.com

تاريخ النشر: 2019-06-30

تاريخ القبول: 2019-04-10

تاريخ الإرسال: 2019-01-17

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى:

تحليل وتقييم العلاقة التناسبية بين الغاز الطبيعي المستغل تجاريا وغير المستغل في كل من الجزائر، روسيا وقطر، وتبيان مسارات الإستغلال الإجمالي للثروة الغازية على مستواها، في إطار تلبية المتطلبات التنموية الداخلية والإيفاء بإحتياجات سوق الطاقة الدولية.

تقديم رؤية متكاملة حول أفضل سياسات الإستغلال الأمثل للثروة الغازية الجزائرية، في إطار الحد من نسب حرق الغاز الطبيعي والمصاحب، وترقية كفاءته الإستخدامية، بناء على مزايا وإيجابيات التجربتين الروسية والقطرية. وقد خلصت، إلى أن كل من روسيا، قطر والجزائر، تعاني من إشكالية حقيقية في إستغلال ثروتها الغازية، إنعكست في ضعف إرتباطها مع المحددات الرئيسية والحقيقية لنمو إجمالي الناتج الداخلي الخام، وتبعيتها بشكل مفرط إلى التغيرات الدورية في مؤشرات الطلب لمختلف الأسواق الإقليمية للغاز.

الكلمات الدالة: الغاز الطبيعي، حرق الغاز، الإستغلال التجاري، التنمية المستدامة، السوق الطاقوية الدولية.

Abstract

This study aimed to:

- Analyze and evaluate the relationship between the exploiter and untapped natural gas In Algeria, Russia and Qatar, and indicate the total exploitation of the gas paths in these countries.
- provide an integral vision about the best exploitation mechanisms of the Algerian natural gas resources in order to the requirements of sustainable development, and mechanisms to reduce associated gas flaring ratios.

The study concluded:

- Russia, Qatar, Algeria, suffers from a real problem in the exploitation of natural gas, is reflected in the weakness of its association with the real determinants of the growth of total GDP.

Key words: Natural gas, burning gas, Commercial exploitation, sustainable development, international energy market

* المؤلف المرسل: ساري نصرالدين، nassersari@outlook.com

مَهْد:

لقد أعتبر الغاز بجميع أنواعه ولفترة طويلة مصدرا ثانويا للطاقة، وبمرور الزمن ومع تسارع الأحداث العالمية التي زادت حدة ظهور الأزمة البترولية في السبعينات من القرن الماضي، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، وفي ظل الإتفاقيات الدولية في مجال البيئة والحد من التلوث وإنبعاث الغازات الدفيئة وإلزاميتها، أصبح الغاز يحتل مكانة مرموقة في ميزان الطاقة العالمي، وزاد الطلب عليه بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، حيث إرتفع هذا الطلب من 2068 مليار م³ سنة 1990، إلى 3468.6 مليار م³ سنة 2015، ويتوقع الخبراء أن يرتفع إلى أكثر من 3800 مليار م³ بحلول سنة 2020. وأضحى الغاز يستخدم في شتى المجالات والقطاعات الإستراتيجية، فهو يستخدم كمصدر لإنتاج الطاقة الكهربائية، ويستخدم في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الأخرى المنتجة للثروة، كما يستخدم بكفاءة عالية في القطاع المنزلي والخدمي والقطاع الزراعي، وبالتالي فقد أصبح يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاته للجوانب البيئية بسبب نظافته النسبية وكفاءته الطاقوية.

والجزائر، بإعتبارها أحد أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي في العالم سعت إلى تطوير هذا المنتج الهام بإنتهاج مجموعة من الإستراتيجيات، السياسات والإجراءات فيما يخص ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية سواء من الناحية الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية، لكن معظم هذه الجهود والسياسات لم تفي بالغرض المطلوب منها ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة قطاع المحروقات على مختلف جوانبه الإستراتيجية، ما أدى في نهاية المطاف إلى بقاء هذا الاقتصاد غير مرن ولا يجري الحركية المتسارعة التي يتميز بها الاقتصاد الدولي.

فبالرغم من إمتلاك الجزائر لإحتياطيات هامة من الثروة الغازية قدرت بحوالي 4500 مليار م³ نهاية سنة 2015، إلا أنها لا تزال غير مستغلة بشكل كفاء ومستدام، حيث يتم إهدار وحرق حوالي 46% من الإنتاج الإجمالي الخام، أما النسبة المتبقية والتي يطلق عليها إسم الإنتاج التجاري للغاز والتي تتراوح بين 80 و 85 مليار م³ في أحسن الأحوال، فإن جزءا معتبرا منها (حوالي 65%) يذهب إلى ناحية التصدير، نتيجة للإلتزام الجزائر بعقود طويلة الأجل بتزويد السوق الإقليمية الأوروبية بالغاز الطبيعي عبر الأنابيب، وأخرى قصيرة الأجل بتزويد مختلف الأسواق الإقليمية الأخرى بالغاز الطبيعي المسال، بينما لا يتم إستغلال سوى 35% من إجمالي الإنتاج التجاري للإيفاء بالمتطلبات التنموية الداخلية

بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يعد بالغ الخطورة خاصة إذا ما قدرنا بأن العمر الافتراضي للثروة الغازية الجزائرية في ظل الإحتياطيات الحالية وبمعدل إنتاج سنوي متسارع، لا يزيد عن 30 سنة إبتداء من سنة 2015، أي أنه بحلول سنة 2045 ستجد الجزائر نفسها أمام عجز طاقوي حاد، تنجر عنه تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، قد تصيب الاقتصاد الجزائري بشلل تام في مختلف قطاعاته وجوانبه الحيوية.

إذا فالجزائر مُلزمة حاليا بمحاولة إيجاد بدائل وتوجهات إستراتيجية فعالة للإستغلال المستدام لثروتها الغازية للإيفاء بالمتطلبات التنموية الداخلية، تحت قيد الإلتزامات الخارجية بتلبية جزء من الإحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية. هذا الأمر يتطلب دراسة تحليلية معمقة لمختلف جوانب الإستغلال الحالي للثروة الغازية في الجزائر، وكشف مختلف نقاط الضعف والقوة فيها، وتحديد معالم التوجه المستقبلي في إطار دراسة مقارنة مع تجارب الدول الرائدة، على غرار كل من قطر وروسيا، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف، والإستفادة من إستراتيجياتها الإستغلالية للثروة الغازية سواء في إطارها الإستخدامي الداخلي، أو التصديري الخارجي لمختلف الأسواق الإقليمية التقليدية وغير التقليدية، مع عدم المساس بالجانب والدور الإجتماعي للغاز الطبيعي، في إطار تحقيق المتطلبات المصلحية للأجيال الحالية، دون رهن مصالح الأجيال المستقبلية من هذه الثروة الهامة والإستراتيجية.

1. إشكالية البحث

من خلال المنطلق السابق، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

- كيف يُمكن للجزائر إستغلال ثروتها الغازية وفق إستراتيجيات مستدامة تفي بالمتطلبات التنموية الداخلية وتلبي إحتياجات السوق الطاقوية الدولية؟ وكيف يُمكن الإستفادة من الإستراتيجيات الروسية والقطرية في هذا المجال في إطار مقارنة مرجعية متعددة الجوانب؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية تطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مكانة الثروة الغازية التقليدية وغير التقليدية في الحركة العالمية للسوق الطاقوية الدولية؟ وماهي آفاقها وتوجهاتها المستقبلية في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة؟

- ما هي الجوانب المميزة للإستراتيجية القطرية في مجال ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية في ظل المتطلبات التنموية الداخلية والإلتزامات التصديرية الخارجية نحو مختلف الأسواق الإقليمية؟

- ما هي الجوانب المميزة للإستراتيجية الروسية في مجال ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية في إطار الإيفاء بالمتطلبات التنموية الداخلية والإلتزامات التصديرية الخارجية نحو مختلف الأسواق الإقليمية؟

- ما هي أهم الإستراتيجيات التي إنتهجتها الجزائر في مجال ترقية الكفاءة الإستخدامية لثروتها الغازية؟ وإلى أي مدى نجحت في تحقيق وتفعيل الإستغلال الكفء والمستدام لها؟

- أين تكمن أوجه التشابه والإختلاف، نقاط القوة ومكامن الضعف، في الإستراتيجيات الإستغلالية للثروة الغازية لكل من روسيا، قطر والجزائر؟

- ماهي سياسات وآليات الإستغلال الأمثل والمستدام للثروة الغازية الجزائرية التي تحقق التوازن متعدد الأبعاد بين المتطلبات التنموية الداخلية والإلتزامات التصديرية الخارجية، في إطار الإستفادة من الإستراتيجيات الروسية والقطرية في هذا المجال؟

2. فرضيات البحث

تطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة:

- الإستراتيجيات القطرية في مجال إستغلال الثروة الغازية، تتميز بالتوجه المفرط نحو التصدير، وضعف إرتباط المسار الخطي للنمو الاقتصادي، مع منحى نمو الإستخدام الداخلي للغاز الطبيعي؛

- ساهمت الإستراتيجيات الروسية في مجال إستغلال الثروة الغازية، في تحقيق التوازن النسبي بين الإيفاء بمتطلبات التنمية الداخلية، وتلبية إحتياجات السوق الطاقوية الدولية؛

- لم تساهم الإستراتيجيات التي سطرتهما الجزائر في مجال إستغلال ثروتها الغازية، في تحقيق التوازن متعدد الأبعاد بين المتطلبات التنموية الداخلية، والإلتزامات التصديرية الخارجية للسوق الطاقوية الدولية.

3. أهداف البحث

وقد هدف هذا البحث إلى:

- تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول أفضل البدائل الإستراتيجية لإستغلال الثروة الغازية الجزائرية بشكل مستدام، يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، في ظل الإلتزام بتأمين جزء من الإحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية؛

- تسليط الضوء على مميزات الإستراتيجيات القطرية والروسية في مجال ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية، سواءا من الناحية الاقتصادية أو البيئية، وكذلك من ناحية الإيفاء والموازنة بين المتطلبات المحلية للتنمية المستدامة، وتلبية الإحتياجات الإقليمية، القطرية والعالمية للسوق الطاقوية الدولية، ومحاولة الإستفادة من إيجابيات هاتين التجربتين على مستوى قطاع الغاز الجزائري بمختلف فروعها؛

- محاولة تقديم توجهات إستراتيجية مقترحة، لتفعيل آليات الإستغلال الأمثل والمستدام للثروة الغازية الجزائرية، التي تحقق التوازن متعدد الأبعاد بين المتطلبات التنموية الداخلية، والإلتزامات التصديرية الخارجية، في إطار الإستفادة من التجربتين الروسية والقطرية في هذا المجال؟

4. أهمية البحث

أشتقت أهمية هذا البحث من:

- أهمية دراسة قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الرئيسي في الجزائر، والذي على أساسه تُرسم معظم السياسات التنموية للدولة؛

- الأهمية الخاصة للغاز الطبيعي بالنسبة للجزائر سواءا من حيث الإحتياجات أو الإنتاج، وبالتالي فدراسة هذا الموضوع من حيث محاولة إبراز ملامح الإستراتيجيات الحالية لإستغلال الثروة الغازية، وأهم التوجهات الإستراتيجية المقترحة والبديلة الكفيلة بتحقيق الإستغلال الكفاء والمستدام لها، يعد أمرا هاما وضروريا؛

- أهمية ضرورة إجراء تحليل تقييمي مُقارن لمدى إستدامة إستراتيجيات إستغلال الثروة الغازية في كل من الجزائر، قطر وروسيا، في ظل المتطلبات التنموية الداخلية والإلتزامات التصديرية التموينية تُجاه السوق الطاقوية الدولية، للوقوف على مكان الخل ومعالجتها، ونقاط القوة لتثمينها، خاصة في ظل التغيرات والتحديات الجيواستراتيجية الراهنة والمستقبلية.

5. منهج البحث

أعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، وهذا عن طريق تكوين الإطار النظري للبحث، بتجميع المادة العلمية المتعلقة به من المصادر الأساسية والثانوية. كما تم الإعتماد على المنهج المُقارن، لمحاولة إبراز جوانب التطابق والإختلاف بين كل من التجربة الجزائرية والتجربتين القطرية والروسية في مجال الإستغلال الكفاء والمستدام للثروة الغازية في ظل المتطلبات التنموية الداخلية، والاحتياجات الإقليمية والعالمية للسوق الطاقوية الدولية، وإستنباط أهم الإيجابيات والمميزات التي تسم كل من التجربتين القطرية والروسية، ومحاولة الإستفادة منها على مستوى قطاع الغاز الجزائري.

6. حدود البحث

- الحدود النظرية: الثروة الغازية وإستراتيجيات إستغلالها في إطار المتطلبات التنموية الداخلية والاحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية؛
- الحدود المكانية: قطاع الغاز الطبيعي في كل من الجزائر، قطر وروسيا؛
- الحدود الزمانية: الفترة 1980-2015.

7. تقسيمات البحث

- لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة للبحث، ومختلف الأسئلة المتفرعة عنها، قمنا بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول على النحو التالي:
- الفصل الأول من هذه الدراسة تم التطرق فيه إلى مكانة الثروة الغازية ضمن الحركة العالمية والإقليمية للسوق الطاقوية الدولية، من حيث إبراز جانب الطلب والعرض على الغاز، والآفاق المستقبلية لإنشاء سوق عالمية للثروة الغازية وأهم المعوقات السياسية، الاقتصادية والتقنية التي تعترض مسار إنشاء هذه السوق، وكذلك تم التطرق إلى مكانة الغاز ضمن الميزانية الطاقوية الدولية، خاصة في ظل تنامي الطلب على المصادر الجديدة والمتجددة والمستدامة للطاقة.
 - الفصل الثاني: تم فيه دراسة وتحليل الإستراتيجية القطرية في مجال الإستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية وبين الاحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية.

- الفصل الثالث: تناول أهم مميزات الإستراتيجية الروسية في مجال ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في ظل متطلبات الاستدامة المحلية، وإحتياجات السوق الطاقوية الدولية، خاصة من ناحية الإستراتيجيات التصديرية، وسياسات التغلغل الطاقوي في مختلف الأسواق الإقليمية.

- الفصل الرابع: تم التطرق فيه إلى دراسة وتحليل الإستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في مجال ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية، من حيث محاولة الإيفاء والتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة محليا، وبين الإحتياجات الإقليمية والعالمية للسوق الطاقوية الدولية، ومحاولة تقييم مدى نجاح هذه الإستراتيجيات من عدمها.

- الفصل الخامس: عبارة عن دراسة مقارنة بين الجزائر، قطر وروسيا من حيث الإستراتيجيات المتبعة من طرف كل دولة في مجال الاستغلال المستدام للثروة الغازية، لإحداث تحولات جوهرية في بنية الاقتصاد المحلي تحت قيد الإلتزامات الخارجية، بتزويد جزء من الإحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية بالثروة الغازية، ثم محاولة تحليل نقاط القوة والضعف في كل تجربة، وإستخلاص الإيجابيات الممكنة من التجربتين القطرية والروسية، وإسقاطها على الواقع الجزائري بإستعمال أسلوب المقارنة المرجعية، لمحاولة إستخلاص أفضل البدائل الإستراتيجية لإستغلال الثروة الغازية الجزائرية بشكل مستدام، يخدم مصالح الأجيال الحالية ولا يرهن متطلبات الأجيال المستقبلية.

وسمحت لنا الدراسة بالتوصل إلى النتائج التالية:

8. نتائج الدراسة التطبيقية

- نمت السوق الطاقوية العالمية عبر أربع مراحل أساسية، إبتداءا من مرحلة الإستعمال الأولي للمصادر الطاقوية الحيوية والتي إمتدت حتى أواخر القرن الحادي عشر ميلادي، ثم بدأت تجارة الفحم في الإزدهار على نطاق محلي وإقليمي محدود، خاصة بين إنجلترا والعديد من الدول الأوروبية في عهد التيار التجاري بداية من القرن السادس عشر إلى غاية منتصف القرن السابع عشر. ومع إكتشاف النفط سنة 1859، دفع هذا الأخير بالسوق الطاقوية نحو التوسع إلى نطاق إقليمي وقاري أكثر شمولاً من الناحية الجغرافية، وأكثف تدفقا من الناحية التجارية، وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت السوق الطاقوية الدولية بشكل شبكي متعدد الأبعاد، خاصة مع دخول الغاز الطبيعي لخارطة التدفقات الطاقوية الدولية، ورواج تجارته العالمية خلال العقدين الماضيين بسبب كفاءته الطاقوية،

وتماشيه مع المعايير البيئية في ظل التوجهات العالمية الجديد لمكافحة ظاهرة الإحتباس الحراري والتغير المناخي؛

- توسّع نطاق السوق الطاقوية الدولية ضمن الحركية العالمية للتجارة الدولية بشكل كبير، حيث إرتفعت نسبة مساهمة المنتجات الطاقوية في شبكة التدفقات التجارية للسلع والخدمات من 3% سنة 1900، إلى 23% سنة 2015، كنتيجة حتمية لمسار إتباع نموذج النمو الكلاسيكي والنيوكلاسيكي للتنمية، المرتكز على الإنتاج التصنيعي كثيف إستهلاك الطاقة؛

- يتميز نموذج الإستهلاك العالمي للطاقة بعدم التوازن الهيكلي والجغرافي، حيث تستهلك 14 دولة صناعية في العالم أكثر من 70% من إجمالي الإنتاج العالمي للطاقة، بينما تستهلك باقي دول العالم أقل من 30%، وهو ما يبرر التقلبات الدورية التي تحدث في شبكات إمداد الطاقة إقليميا وعالميا، وكذلك التذبذبات السعرية للمنتجات الطاقوية خاصة البترول والغاز الطبيعي؛

- لقد شهد الطلب على الغاز الطبيعي إرتفاعا كبيرا خلال الخمسين سنة الماضية، حيث قفز من 644.5 مليار م³ سنة 1965، ليصل إلى حدود 3468.6 مليار م³ سنة 2015، بمعدل نمو إستهلاكي متوسط يفوق 3.11% سنويا؛

- تتميز التجارة الدولية للغاز الطبيعي بوجود ثلاث أسواق رئيسية، أهمها السوق الآسيوية التي تَعَزَّزَ الطلب على الغاز فيها نتيجة للنمو المضطرد للإقتصاد الصيني خلال العشر سنوات الأخيرة، وكذلك نتيجة لزيادة الطلب على الغاز المسال من طرف كل من اليابان ومجموعة دول جنوب شرق آسيا؛

- إن المشهد الطاقوي العالمي قد طرأت عليه العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية منذ مطلع الألفية الثالثة، بسبب العديد من التداعيات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، وفي خضم هذه التغيرات إحتل الغاز الطبيعي مكانة هامة وإستراتيجية ضمن الحركية العالمية للسوق الطاقوية الدولية خلال السنوات العشر الماضية، حيث نمت التجارة الدولية له بشكل كبير، وتطورت تدفقاته التجارية العالمية، بسبب زيادة مشاريع الشراكة متعددة الأطراف بين الدول المصدرة ذات الإحتياجات الكبيرة، وبين الشركات والدول الصناعية الكبرى كثيفة إستهلاك الطاقة، الأمر الذي أدى إلى تغيّر هيكل السوق الطاقوية الدولية من حيث المصادر والتدفقات والإمدادات، وسيطر الغاز الطبيعي على المشهد الطاقوي، مع آفاق مستقبلية واعدة حسب توقعات الخبراء والباحثين في مجال الطاقة؛

- إن التوقعات والسيناريوهات المتعددة، تشير إلى الدور الهام والرئيسي الذي سيلعبه الغاز الطبيعي في الميزان الطاقوي العالمي خلال العقدين القادمين، الأمر الذي سيؤله للإحتلال دور الطاقة الإنتقالية من المصادر الأحفورية إلى المصادر المتجددة، ما يشكل ضغطا كبيرا للطلب عليه في مختلف الأسواق الإقليمية، الأمر الذي سيعيد حتما تشكيل خارطة التدفقات التجارية الخاصة به في ظل الحركية الجديدة للسوق الطاقوية الدولية؛

- تُمثل الإحتياجات القطرية أكثر من 13.3% من إجمالي الإحتياجات الغازية العالمية، هذا الأمر جعلها في صدارة المنتجين للغاز الطبيعي والمسال على المستوى الدولي، ومن بين أهم مورديه لمختلف الأسواق الإقليمية، ما يبين أهمية قطر كخزان إستراتيجي للغاز الطبيعي بالنسبة للسوق الطاقوية الدولية، في ظل تنامي الإحتياجات ونمو الطلب على الطاقة في المدين المتوسط والطويل؛

- يساهم الغاز الطبيعي بأكثر من 67% من الحصة الإجمالية لإنتاج الطاقة الأولية في قطر، الأمر الذي يؤكد أهميته الكبيرة بالنسبة للاقتصاد القطري، سواء من ناحية الإستخدام الداخلي كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية، أو من حيث مساهمته في ترقية جوانب التنمية البشرية بمختلف أبعادها وجوانبها؛

- إرتفعت الصادرات الإجمالية للغاز الطبيعي القطري من 14.04 مليار م³ سنة 2000، إلى 126.2 مليار م³ سنة 2015، أي بزيادة حوالي 88.5% خلال 15 سنة، بمعدل نمو سنوي متوسط يفوق 6.3%، الأمر الذي يبين التوجه المستمر نحو تعزيز الصادرات وترقيتها في إطار سلسلة متكاملة من شبكات الإمداد الإقليمية والعالمية، ففي هذا السياق سعت قطر لمحاولة تقليل التكاليف السياسية المرتبطة بالنشاطات الطاقوية، عن طريق الإستثمار في تعزيز ترقية الكفاءة الإستخدام للثروة الغازية، والريادة في تصدير الغاز الطبيعي المسال الذي يعتبر أكثر مرونة وسلاسة من ناحية التصدير عن الغاز المنقول عبر الأنابيب، وهي إستراتيجية ساعدت قطر كثيرا في توسيع شبكة إمداداتها الخارجية نحو أسواق متعددة وبعيدة عن مناطق التجاذب والصراع السياسي، عكس باقي الدول الأخرى المصدرة للغاز؛

- يمكن القول أن الإستهلاك القطري للغاز يعد ضئيلا مقارنة بالإحتياجات الكبيرة التي تملكها، لكنه في إرتفاع معقول يواكب التوجهات الطاقوية للكثير من الصناعات، وكذلك توجه قطر إلى تنويع إستغلال مصادر الطاقة، والعمل بالطاقات النظيفة والأكثر حفاظا على البيئة؛

- إن التوزيع الإستخدامي للغاز الطبيعي في السوق المحلية القطرية على مختلف القطاعات والفروع الإقتصادية، بين لنا ضعف وهشاشة القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالصناعة التحويلية والزراعة، حيث تذهب معظم الطاقة الغازية إلى تشغيل قطاعات غير خالقة للثروة بشكل مباشر، مع إهمال القطاعات الإنتاجية المباشرة الخالقة للثروة (إذا ما إستثنينا قطاع الصناعات البتروكيمياوية)، هذا ما أدى إلى توسّع التوزيع الخدمي "الرفاهي" للطاقة على حساب التوزيع التصنيعي الإنتاجي، ما سبب خلاها هيكلية في الاقتصاد القطري، تجلّى في غياب جهاز إنتاجي واضح المعالم، يرافق مستويات النمو الكبيرة التي تحقّقها قطر من جراء تصدير الغاز والبتروول، ويدعمها بشكل يقلل من التبعية المفرطة للخارج، والإرتباط السلبي مع مؤشرات الطلب في سوق الطاقة الدولية؛

- نجحت قطر إلى حد كبير في توجيه غازها الطبيعي كمصدر تمويني قوي للأسواق الإقليمية الرئيسية في كل من آسيا وأمريكا الجنوبية، ومنافسة كل من روسيا والجزائر في سوقهما التقليدية الأوروبية، ساعدها في ذلك إمتلاكها لبنية تحتية قوية ذات تقنيات متطورة في مجال معالجة وتسييل الغاز الطبيعي، وكذلك تكوين أسطول ضخّم هو الأكبر عالميا في مجال نقل وتوزيع الغاز المسال. كما قامت في نفس السياق بترقية وتطوير صناعة الهيليوم المستخرج من الغاز الطبيعي، والريادة فيه على المستوى العالمي، حيث أضحت الآن أكبر منتج ومصدر عالمي له، الأمر الذي يدرّ عليها عوائد مالية هامة تضاهي عوائد قطاع المحروقات بشكله الخام، وجهتها قطر نحو تطوير البنية التحتية، وترقية الخدمات الأساسية، وتدعيم البنى الهيكلية، ما عزز من تنافسيتها الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي؛

- تحتكر روسيا حوالي 17.3% من إجمالي الإحتياطيات العالمية للغاز، ما يجعلها ضمن أهم الفاعلين والمؤثرين في السوق الطاقوية الدولية، ومن بين أهم محددات اتجاهات حركيتها في المديين المتوسط والقصير، نظرا لأهمية الإحتياطيات من جهة، وتأثيرها الإستراتيجي على العلاقات الجيو-اقتصادية بينها وبين مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك أوروبا الشرقية، التي تعتبر شريكا طبيعيا لروسيا في مجال الغاز الطبيعي، وتمثل سوقا إحتكاريا لها؛

- تساهم روسيا بنسبة 16% من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، وهي نسبة معتبرة جدا تعكس مدى التأثير الجيوسراتيجي للغاز الروسي على مختلف جوانب حركية السوق الطاقوية الدولية في إطار الإلتزام بتأمين الإمدادات، وضمان التدفقات السلسلة للطاقة خاصة لدول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛

- يساهم الغاز الطبيعي الروسي بحوالي 14% من إجمالي الصادرات، و13.9% في إجمالي الناتج الداخلي الخام، ما يعكس أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني الروسي، ومدى انعكاس سياسات إستغلاله على التوازنات الاقتصادية الكبرى لروسيا في المدين المتوسط والطويل؛

- في إطار الإستغلال المستدام للغاز الطبيعي، سطرت روسيا العديد من السياسات والبرامج الفعالة لدعم مسار التحول الطاقوي، عن طريق تكثيف إستعمال الغاز في قطاع النقل، وكذلك من خلال القيام بتنفيذ العديد من الإستثمارات العملاقة لصناعة تحويل الغاز إلى سوائل، وكذلك صناعة الغاز الطبيعي المضغوط، ونشرها عبر العديد من الأقاليم الجغرافية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في زيادة الطلب المحلي على الغاز حتى أضحي يساهم بـ 53% ضمن إجمالي نموذج الإستهلاك الوطني الروسي للطاقة، وهي نسبة معتبرة جعلت منه محركا إستراتيجيا وأساسيا للتنمية الداخلية بمختلف أبعادها وجوانبها.

- تتميز الإستراتيجية التسعيرية للغاز الطبيعي داخل السوق الروسية بمراعاتها لجوانب التنمية الإجتماعية على حساب متطلبات الجدوى والفعالية الاقتصادية؛

- نمت مبيعات الغاز الطبيعي الروسية بشكل كبير نتيجة لإنتهاجها إستراتيجية التوسع التصديري في الأسواق غير التقليدية، ودخول المنافسة في الأسواق الفورية عن طريق زيادة الإستثمار في بناء مركبات تسيل الغاز وتصديره للسوق الآسيوية خاصة نحو الصين واليابان والهند، وبعض دول أمريكا الجنوبية؛

- إنتهجت روسيا العديد من الإستراتيجيات في مجال التوسع والسيطرة وتقريب مصادر الإمدادات للأسواق الغازية الإقليمية التقليدية وغير التقليدية، وذلك عن طريق تبني إستراتيجية التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الغاز الطبيعي في العالم، إضافة إلى إستراتيجية التوسع في مجال تطوير مشاريع نقل وتصدير الغاز الكبرى، على غرار مشاريع "التيار الشمالي والجنوبي والتيار الأزرق"، كما إنتهجت روسيا إستراتيجية فعالة في إطار التوسع في إنتاج ونقل وتصدير الغاز وتقريب مصادر الإمداد على المستوى العالمي، وذلك من خلال التغلغل الطاقوي عبر الإستثمارات الخارجية المباشرة في كل من آسيا الوسطى وروسيا الشرقية، وكذلك التوسع نحو الشرق الأقصى والمحيط الهادي عبر خطوط الأنابيب العملاقة، وتقريب مصادر الإمداد لآسيا الشرقية وأمريكا الجنوبية عن طريق الشراكة مع الفيتنام، فنزويلا، بوليفيا والبيرو؛

- تمكنت روسيا من خلال إستراتيجياتها التصديرية الفعالة، وسياسات الشراكة والتغلغل الطاقوي التي إنتهجتها منذ بداية القرن الحالي في إطار برامج إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الطاقة، أن تكون أحد أهم الأطراف الفاعلة في مجال إمداد وتصدير الغاز للسوق الطاقوية الدولية، والتأثير على توازناتها الإستراتيجية، لكنها فشلت في جعل قطاع الغاز يتكامل أفقيا وعموديا مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بقي إنتاج الغاز في روسيا يعتمد بشكل رئيسي على مؤشرات الطلب في مختلف الأسواق الإقليمية، الأمر الذي كرس أشكالا معقدة من التبعية الاقتصادية، التي لا يزال يعاني منها الاقتصاد الروسي، في ظل ضعف وهشاشة القطاع الإنتاجي الحقيقي الخالق للثروة؛

- تمتلك الجزائر إحتياطيات معتبرة من الغاز الطبيعي قدرت بحوالي 4504 مليار م³ سنة 2015، كما تعتبر من أكبر الدول إنتاجا له في العالم بكميات تجارية قدرت بأكثر من 83.3 مليار م³ نهاية سنة 2015، ما أهلها لأن تكون أحد أبرز الفاعلين في حركية التجارة الدولية للثروة الغازية على المستويين الإقليمي والعالمي؛

- يحتل الغاز الطبيعي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني الجزائري، وتنبع أهميته من الطبيعة الوظيفية التي يؤدها، بدءا من وظيفته كمصدر طاقي، تُسهم عائدات تصديره في توفير إحتياطيات مالية هامة للدولة، وفي تمويل عملية التنمية بمختلف أبعادها، وصولا إلى وظيفته الإستراتيجية في زيادة ترابط مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعزيز إندماجها التكاملي مع بعضها البعض؛

- إن المجهودات المعتبرة التي قامت بها الجزائر في مجال ترقية كفاءة إستخدام الغاز لتلبية إحتياجات ومتطلبات سوقها الداخلية، والتي سعت في ظلها إلى تكثيف إستعمال هذا المصدر الطاقوي وإحلاله محل المصادر الأخرى الملوثة للبيئة، في شتى المجالات الصناعية والبتروكيمياوية والزراعية والخدمية، لم تفي بالغرض المرجوا من وراءها، والمتمثل أساسا في تحسين نسب الإندماج التكاملي لقطاع الغاز مع باقي القطاعات الإنتاجية المباشرة الخالقة للثروة، في إطار سلسلة تفعيل القيمة، الأمر الذي سبب خللا هيكليا في مستويات التناسب الإيجابي بين مدى توافر الثروة الغازية، ومدى إتاحتها الإستعمالية الآنية والمستقبلية في شتى القطاعات الاقتصادية؛

- يعتبر الغاز الطبيعي أهم مصدر طاقي أولي مستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزائر، بمساهمة إجمالية تقدر بـ 97% (سنة 2015)، ويعود ذلك أساسا لتوفره بالكميات والنوعيات المناسبة ونظرا لكفاءته الاقتصادية والبيئية في هذا المجال، كما سعت الجزائر إلى ترقية الكفاءة الإستخدامية

لثروتها الغازية في هذا الإطار، من خلال إنشاء أول محطة هجينة في العالم تعمل بالمزاوجة بين الطاقة الشمسية والغاز لإنتاج 150 ميغاواط من الكهرباء سنويا، حوالي 83% منها عن طريق الغاز الطبيعي المتواجد في حقل حاسي الرمل بالجنوب الجزائري، و17% عن طريق الطاقة الشمسية التي تمتلك الجزائر منها إمكانيات جد معتبرة؛

- في إطار مقتضيات ومتطلبات الإستغلال الإجتماعي للثروة الغازية، قامت الجزائر بتسطير مجموعة من السياسات والبرامج الرامية لتعزيز وترقية التوزيع العمومي للغاز منذ البدايات الأولى للإستقلال إلى غاية اليوم، حيث تم تغطية ما نسبته 68% من إجمالي المناطق الحضرية والنائية بالغاز، مع هدف بأن تصل هذه النسبة إلى حوالي 88% نهاية سنة 2018، لكن كل هذه المجهودات لا تزال غير كافية نظرا لوجود نسب كبيرة من المناطق عبر مختلف أرجاء الوطن لا تزال لحد الآن غير موصولة بالغاز الطبيعي، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مستويات التنمية البشرية المستدامة، من حيث صعوبة الوصول إلى مصادر طاقوية آمنة ونظيفة وبتكاليف مناسبة؛

- في إطار إستراتيجية ترقية كفاءة إستخدام الغاز من الناحية البيئية، قامت سوناطراك بالتعاون مع كل من شركة "بريتش بيتروليوم" البريطانية وشركة "ستات أويل هايدرو" النرويجية، بوضع وإعتماد تقنية إصطياد وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون (CCS) من الغاز الطبيعي المنتج من حقول عين صالح في الجنوب الجزائري، وذلك تماشيا مع متطلبات الزبائن ومواصفات التسويق، حيث كانت الإعتبارات البيئية هي المحفز والدافع الرئيسي لتنفيذ مثل هذا المشروع، فمنذ سنة 2004 تم إصطياد وتخزين ما معدله 1.2 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂) سنويا، أي بمعدل حقن يتراوح بين 3000-4000 طن (CO₂) يوميا، ويعتبر هذا المشروع ناجحا من الناحية العملية، ولكنه يحتاج لدعم أكبر، وإنشاء مشاريع أخرى من هذا الصدد في العديد من الحقول الغازية المتواجدة في الجنوب الجزائري؛

- تتميز إستراتيجية تصدير الثروة الغازية الجزائرية بتوجيهين أساسيين، يعتمد أولهما على تعزيز الصادرات نحو السوق الأوروبية عبر خطوط الأنابيب، من خلال الإستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر في هذا المجال لتقوية البنية التحتية الهيكلية الخاصة بنقل الغاز الطبيعي مباشرة من المصدر إلى المصب؛ أما التوجه الثاني فيرتكز على زيادة فرص الإنتشار عالميا عبر الدخول للسوق الآسيوية

والسوق الأمريكية الجنوبية، عن طريق زيادة الإستثمار في مشاريع معالجة وتسييل الغاز، ونقله بسفن الشحن الخاصة عبر الممرات البحرية إلى وجهات غير تقليدية في الأسواق الفورية؛

- رغم كل الجهود التي قامت بها الجزائر في إطار إستراتيجيات ترقية الإستغلال المستدام لثرواتها الطاقوية المختلفة، إلا أن قطاع الغاز الطبيعي بقي يعاني من ضعف التكامل والإرتباط مع باقي القطاعات الاقتصادية الخالقة للثروة، بتوجه سالب نحو المتطلبات التنموية الداخلية، فيما تعزز وبشكل مستمر إرتباطه السلبي بمؤشرات الطلب في الأسواق الإقليمية للغاز خاصة السوق الأوروبية، ما سيؤدي حتما إلى تكريس أشكال عميقة من التبعية الاقتصادية، وما قد تسببه من تداعيات سلبية على مختلف النواحي السياسية والاجتماعية.

9. نتائج الدراسة المقارنة

- من خلال التحليل التقييمي المقارن للعلاقة التناسبية بين الغاز الطبيعي المستغل وغير المستغل في الدول محل الدراسة (قطر، روسيا والجزائر)، تبين لنا أنها تعاني من إشكالية "التحكم في الفائض الإنتاجي غير المرغوب" بنسب متفاوتة، حيث تنتج هذه الدول مجتمعة ما يفوق 1017.3 مليار م³ من الغاز سنويا (2015)، يتم إستغلال 82% منها في نشاطات إقتصادية مختلفة، فيما يتم تضييع ما يقارب 18% من إجمالي الإنتاج الخام، سواء عن طريق عملية إعادة الحقن وما تتطلبه من تكاليف باهظة ومضمرية إسترجاع ضعيفة، أو عن طريق الحرق في الهواء، وما ينتج عنها من آثار إقتصادية وبيئية سلبية؛

- في نفس السياق أيضا، تستغل قطر تجاريا أكثر من 97% من إجمالي إنتاجها الخام للغاز الطبيعي، فيما تستغل روسيا 90% تجاريا من إجمالي إنتاجها الخام، بينما تضييع الجزائر أكثر من نصف الإنتاج الخام للغاز الطبيعي ولا تستغل منه سوى 45% لتلبية متطلبات السوق المحلية، والتصدير كذلك نحو مختلف الأسواق الخارجية، وهو أمر بالغ الخطورة يعكس مدى ضعف وهشاشة النظام الإستيعابي للموارد في الاقتصاد الوطني، وكذلك غياب رؤية مستقبلية لتثمين الموارد وترقية كفاءتها الإستخدامية في إطار مبادئ وأهداف الإستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- تعد روسيا الأكثر حرقا للغاز المصاحب في العالم بمعدل يتراوح في حدود 39.5 مليار م³ سنويا، فيما تبقى قطر الأقل عالميا بمعدل 0.72 مليار م³ سنويا، بينما تحرق الجزائر 3.5 مليار م³ سنويا من الغاز المصاحب، الأمر الذي يتسبب لها في خسائر تقدر بحوالي 1.62 مليار دولار سنويا، وإنبعاثات

كربونية ملوثة للبيئة في حدود 137 مليون طن/سنة، وهو ما يستدعي تدخلا عاجلا من طرف الدولة لمعالجة هذا الخلل وتقليل نسب الضياع، واثمين الغاز المصاحب في إطار منظومة إندماجية تكاملية مع مختلف القطاعات الإنتاجية المباشرة وغير المباشرة؛

- يبين التحليل التقييمي المقارن للعلاقة التناسبية بين الإنتاج التجاري للغاز وثنائية الإستهلاك الداخلي والتصدير ومدى إستدامتها في الدول محل الدراسة، توجه كل من قطر والجزائر نحو تصدير الغاز بنسب أكثر من معدل إستخدامه محليا، عكس التوجه الروسي، حيث توجه هذه الأخيرة أكثر من 65% من إجمالي الإنتاج التجاري للغاز نحو تلبية متطلبات السوق الداخلي (لكن في إطار إعتباره خدمة إجتماعية أكثر منه توجهها إقتصاديا)، بينما توجه قطر 74% من إجمالي الإنتاج التجاري للغاز نحو تلبية إحتياجات سوق الطاقة الدولي، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر، التي لا تستغل سوى 49% من الغاز في تعزيز متطلبات التنمية الوطنية وتوجه الباقي نحو تأمين الإمدادات الطاقوية لأوروبا وبعض الدول الآسيوية، وهو أمر يعزز من التبعية المفروطة تجاه مؤشرات الطلب الخارجية كمحدد رئيسي لسياسات إنتاج وإستغلال الغاز الجزائري؛

- يوضح لنا التحليل التقييمي المقارن لإستراتيجيات إستغلال الثروة الغازية في إطار متطلبات التغيير الهيكلي القطاعي والنمو والتنوع الإقتصادي في الدول محل الدراسة (روسيا، قطر والجزائر)، أن هذه الأخيرة تعاني من إشكالية حقيقية في إستغلال هذه الثروة، إنعكست في ضعف إرتباطها مع المحددات الرئيسية والحقيقية لنمو إجمالي الناتج الداخلي الخام؛

- من خلال تتبع مسار تطور منحنى النمو الإقتصادي، وكذلك مسار تطور نمو الإستهلاك الداخلي للغاز، ومسار تطور نمو الصادرات منه، في كل من الجزائر، روسيا وقطر، نجد أن النمو الإقتصادي في هذه الأخيرة يرتبط أساسا بنمو صادرات الغاز الطبيعي، ومستقل عن نسب الإستخدام الداخلي له، بينما يرتبط النمو الإقتصادي الروسي إرتباطا وثيقا مع نمو الإستخدام الداخلي للغاز، أما بالنسبة للجزائر، فمنحنى تطور نسب النمو الإقتصادي له مسار مستقل عن منحنى نمو الصادرات والإستخدام الداخلي للغاز، فالتذبذبات الحاصلة في هذين الأخيرين لم يكن لهما الأثر البالغ والواضح على زيادة أو نقصان مستويات النمو الإقتصادي، إلا بشكل طفيف عند الحديث عن أثر صادرات الغاز في زيادة تراكم الناتج الخام للدولة؛

- تتشابه الدول محل الدراسة من حيث تركيبة الدخل الوطني، فحوالي ثلث هذا الأخير متأتي أساسا من إيرادات قطاع الغاز والبترو، حيث يساهم في الجزائر بـ 23.1% سنة 2015، بعد أن كان

يمثل حوالي النصف سنة 2005، نفس الأمر بالنسبة لكل من قطر وروسيا مع إختلاف في نسب المساهمة؛ والملاحظ هنا يمكن أن يستشف نوعا من التحسن الظاهري في مجال مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية ضمن إجمالي الدخل الوطني والناتج الداخلي الخام؛

- يبين تحليل تأثير مؤشرات الطلب في الأسواق الإقليمية على إستراتيجيات تصدير الثروة الغازية للدول محل الدراسة، أن روسيا والجزائر تتأثران أساسا بالتقلبات الدورية لمؤشر الطلب الأوروبي، بينما مؤشر السوقين الأمريكية والآسيوية له أثر محدود على سياساتها الإنتاجية والتصديرية للغاز، عكس الحالة القطرية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤشرات الطلب في الأسواق الفورية للغاز المسال، والتي تمثل السوق الآسيوية الجزء الأكبر والأهم منها؛

- بمقارنة الإستراتيجية الروسية والجزائرية مع الإستراتيجية القطرية، نجد أن هذه الأخيرة أكثر مرونة من ناحية تصدير الثروة الغازية لمختلف الأسواق الإقليمية، فهي ذات إنتشار عالمي في كل الإتجاهات، ما يجنبها العديد من الصدمات سواءا السعرية أو حتى المتعلقة بالتوترات الجيوسياسية، في حين تبقى إستراتيجية الإمداد الروسية والجزائرية (بشكل أعمق)، أقل مرونة وأكثر ارتباطا بمؤشرات الطلب للسوق الأوروبية الإقليمية للغاز، الأمر الذي يجعلها عرضة للصدمات الطاقوية سواءا السعرية، أو حتى الجيواستراتيجية المرتبطة بالتوترات السياسية، وهذه نقاط ضعف تتطلب معالجة في إطار توجه إستراتيجي طويل المدى يُعنى بترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية في إطار الإستغلال الأمثل للموارد الطاقوية، بين متطلبات التنمية الداخلية وإحتياجات مختلف الأسواق الإقليمية والعالمية.

في ضوء النتائج المتوصل إليها، قدمنا المقترحات التالية:

10. مقترحات الدراسة

- يجب على الجزائر تسطير سياسات أكثر رشادة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي، وأكثر فعالية في مجال التحكم في إنتاج الغاز المصاحب للبترول، وذلك عن طريق التحكم في تقنيات الإستخراج عند المنبع، وتخفيض نسب الإنتاج الخام إلى حوالي 100 مليار م³ سنويا، وفي حدود ومستويات الإنتاج التجاري (للتقليل من ضياع الغاز وحرقه)؛ في ظل فقدان الجزائر للعديد من الحصص النسبية لصادراتها الغازية في السوق الطاقوية الدولية؛

- إعادة التفكير في شأن إستغلال ثرواتها الغازية، بشكل يتماشى والإحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني، ويحقق الترابط القطاعي مع الفروع الخالقة للثروة، بل ويساهم في دفعها نحو النمو بنسب متسارعة، تساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي، في ظل المزايا النسبية التي تملكها الجزائر خاصة ميزة توفر الطاقة وإنخفاض أسعارها على المستوى المحلي؛

- تقليل الإعتماد على مؤشر الطلب في الأسواق العالمية للغاز كأساس لزيادة أو تخفيض الإنتاج التجاري، والتحول نحو مؤشر الطلب المزدوج مع ترجيح الكفة لصالح الإستخدام الداخلي الموجه للقطاعات الإنتاجية المباشرة، لإحداث تكامل أمامي وخلفي بين الصناعة الغازية والصناعات المرتبطة بها؛

- الحد من إنخفاض الصادرات في المدى القصير، والمحافظة على المستويات الحالية على الأقل (سياسة تثبيت الصادرات)، عن طريق التفاوض مع الشركاء التقليديين، وتمديد آجال العقود طويلة الأجل إلى غاية 2025؛

- إن الإعتماد شبه الكلي على العقود طويلة الأجل في مجال تصدير الغاز الجزائري، يعتبر أمراً بالغ الخطورة من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، نظراً لما يكرسه من إرتباط الجزائر بشكل دائم ووطيد بزبائنها الأوروبيين، ويُصعب من عمليات التفاوض حول الرفع التدريجي للأسعار، وبالتالي فإنه من الأفضل التفكير في تبني إستراتيجية جديدة، تركز على إبرام عقود قصيرة ومتوسطة المدى، من خلال الإستثمار في زيادة تصدير الغاز الطبيعي المسال على حساب نظيره المنقول عبر الأنابيب، الأمر الذي يعتبر الحل الأمثل بالنسبة للجزائر لفك إرتباطها بالسوق الأوروبية، وزيادة قوتها التفاوضية حول الهوامش السعرية المتعلقة بتصدير ثروتها الغازية، وبالتالي تعظيم إيراداتها المالية من هذا الجانب؛

- وضع أهداف واضحة، في إطار إستراتيجية متكاملة، تسعى لجعل نسب حرق الغاز تنخفض إلى حدود معقولة من خلال إستخدامه كأداة رفع إصطناعية لإنتاج البترول Gas injection، وكذلك الإستفادة من الغاز المصاحب لتغطية إحتياجات حقول البترول من الطاقة، وكذلك زيادة الإستثمار في مشاريع زيادة القدرة في مجال فصل الغاز عن البترول (Séparation gas/oil)، لما لها من فوائد بيئية واقتصادية خاصة في مجال الصناعات البتروكيمياوية، وزيادة الإستثمار في مشاريع تحويل الغاز إلى سوائل (GTL)؛

- يجب على الجزائر من خلال مجموعة سوناطراك وشركة نافطال، إعداد مخطط مستعجل من أجل الإستثمار في إنشاء مراكز تكرير متخصصة في الصناعات البتروكيماوية التكميلية والصناعات المشتقة من الغاز الطبيعي كصناعة الهيليوم، على غرار التجربة القطرية في هذا المجال، وكذلك يتطلب الأمر تعزيز تنافسية هذه المنتجات في السوق الدولية، من أجل إحلالها كبديل أو مكمل لصادرات النفط والغاز، وكمورد إضافي لجلب العملة الصعبة في المدى المتوسط، خاصة في ظل الإنخفاض المستمر والحاد لأسعار البترول في السوق الطاقوية الدولية.

- يجب ترقية صادرات الغاز الطبيعي الجزائري في إطار تفعيل سلسلة القيمة، من خلال ترقية نشاطات المنبع، وتعزيز نشاطات المصنع، وترقية المشتقات، وتطوير ميكانزمات النقل والتسويق، والتنافس على إكتساب ميزة موثوقية التوريد من خلال الإنتشار عالميا، وكذلك تهمين الموارد المالية وتوجيهها توجيها سليما نحو تطوير البنى التحتية والقاعدة الهيكلية للصناعة الغازية، وكل هذا لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل مناخ سياسي مستقر يعزز من إستدامة وفعالية مناخ الإستثمار.